تحرك عاجل

توجيه تهم إلى علي عيسى التاجر ويزعم تعرضه للتعذيب

عُرِضَ علي عيسي التاجر على النيابة العامة يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني واتُّهِمَ رسمياً. وقد نفى جميع التهم التي نُسِبَت إليه، وقال إنه تعرض للتعذيب لحمله على "الاعتراف".

عُرِضَ **علي عيسى التاجر** على النيابة العامة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني للتحقيق معه، بعد أن حُرِمَ على مدى 25 يوماً من الاتصال بمحاميه وبأسرته. ولم تبلغ النيابة محمد التاجر، وهو أحد محاميه وشقيقه، بشأن التحقيق إلا قبل أقل من 30 دقيقة من بدئه. واتُّهِمَ علي عيسى التاجر "بالانضمام إلى منظمة إرهابية غير مشروعة لقلب نظام الحكم بالقوة" و"تدريب أفراد على استخدام الأسلحة لأغراض إرهابية". وقد نفى كل التهم التي وُجِّهَت إليه وأبلغ المحقق بأنه تعرض للتعذيب وأُرغِمَ على توقيع اعترافات مكتوبة لم يتمكن من قراءتها لأنه كان معصوب العينين. وأفاد محاموه بأن التهم تستند إلى "اعترافات" متهمين آخرين انتُزِعَت تحت وطأة التعذيب ومعلومات مستقاة من مصادر "سرية".

ورفض محقق النيابة طلب محامي علي عيسى التاجر التحدث معه قبل التحقيق أو خلاله وهدد أحد المحامين بإخراجه من غرفة التحقيق عندما قال لموكله إن من حقه إنكار التهم. وحاول علي عيسى التاجر وصف التعذيب الذي تعرض له، لكن قيل له أن يكف عن الكلام وأن مزاعمه ستنظر فيها "وحدة التحقيقات الخاصة". وكتب محاموه إلى وحدة "التحقيقات الخاصة" لكنهم لم يتلقوا أي رد. وطلبوا إجراء فحص طبي لعلي عيسى التاجر على يدي طبيب مستقل متخصص في الطب الشرعي، وقال المحقق إنه سيُعرَض على الطبيب الشرعي الذي عينته المحكمة. ولم يتلق محاموه نتائج أي فحص.

وسُمِحَ لمحامي علي عيسى التاجر بمقابلته بعد التحقيق لمدة خمس دقائق في حضور ثلاثة من أفراد الشرطة. وأبلغهم بأنه تعرض للضرب على كل جسده، وخصوصاً على رأسه وأعضائه التناسلية، وأنه تعرض كذلك لربط حبل حول أعضائه التناسلية بإحكام ثم جذبه. وقال إنه أُرغِمَ على التجرد من ثيابه وأُجبِرَ على البقاء عارياً معظم مدة الخمسة والعشرين يوماً، وهُدِّدَ بالصعق بصدمات كهربائية، وأُرغِمَ على الوقوف فترات طويلة، وحُرِمَ من النوم. وقال إنه احتُجِزَ في عدة مواقع احتجاز مختلفة، من بينها "جهاز الامن الوطني". ولم يجر أي اتصال آخر بينه وبين أسرته أو محاميه منذ 30 نوفمبر/تشرين الثاني.

يُرجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية، أو بلغتكم الإصلية:

- لحث السلطات البحرينية على الكشف عن مكان احتجاز علي عيسى التاجر والسماح له على الفور بالاتصال بأسرته ومحاميه والحصول على أي رعاية طبية قد يحتاج إليها؛

- وحثها على التحقيق على وجه السرعة في زعمه التعرض للتعذيب، ونشر نتائج التحقيق، وتقديم المسؤولين إلى العدالة، وعدم الأخذ بأي اعترافات انتُزِعَت تحت وطأة التعذيب في أي إجراءات قضائية تُتَّخذ ضده.

يُرجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 19 يناير/كانون الثاني 2016 إلى:

ملك البحرين

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة

البحرين

فاكس: 4587 1766 973+

طريقة المخاطبة: جلالتكم

وزير الداخلية

الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13، المنامة، البحرين

فاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: www.interior.gov.bh/contact_en.aspx

تويتر: @moi_Bahrain

طريقة المخاطبة: معاليكم

وإرسال نسخ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450، المنامة، البحرين

فاكس: 1284 1753 973+

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني
http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159

تويتر @Khaled_Bin_Ai

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين للبحرين المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه،

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 الفاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

ويُرجَى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.
هذا أول تحديث للتحرك العاجل UA 267/15. للاستزادة من المعلومات انظر:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/2943/2015/en/

تحرك عاجل

توجيه تهم إلى علي عيسى التاجر ويزعم تعرضه للتعذيب

معلومات إضافية

ألقى أفراد ملثمون من الشرطة يرتدون الثياب المدنية القبض على علي عيسى التاجر قرابة الساعة الخامسة بعد الظهر يوم 5 نوفمبر/تشرين الثاني في منزل أسرته في قرية الدير. وقد دخلوا المنزل من الباب الخلفي دون أي إنذار وفتشوا غرفة علي عيسى التاجر وسيارته، وأخذوا هاتفه المحمول وجهازيْ حاسوب محموليْن. ولم يبرزوا أي أوامر تفتيش أو قبض، ولم يبلغوه بسبب القبض عليه. وقالوا لأسرته إنهم سيأخذونه إلى "إدارة البحث الجنائي".

واتصل على عيسى التاجر بأسرته هاتفياً بعد قرابة ساعة من القبض عليه وقال إنه في "إدارة البحث الجنائي"، لكن الرقم الذي اتصل منه يقع في منطقة القلعة التي يُعرَفُ أنها تضم "جهاز الأمن الوطني"، وليس في مدينة عيسى حيث يقع مقر "إدارة البحث الجنائي". وأجرى علي عيسى التاجر اتصالاً هاتفياً قصيراً للغاية بأسرته يوم 11 نوفمبر/تشرين الثاني وقال إن الضباط الذين يحتجزونه أبلغوه بأنه سيُفرَج عنه قريباً. واتصل ثانية بعد ستة أيام ولم يقل سوى أنه سيُطلَق سراحه قريباً. ثم اتصل مرة أخرى يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني وقال الشيء نفسه. وفي جميع المرات التي اتصل فيها بأسرته كان الاتصال من منطقة القلعة.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية استخدام التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة في مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة، وخصوصاً في مقر "إدارة البحث الجنائي". ويُستَخدَم تعذيب الأشخاص

المحتجزين للاشتباه في ضلوعهم في الإرهاب أو في غير ذلك من التحقيقات ذات الصلة بالأمن بطريقة منهجية على ما يبدو.

وتلقت المنظمة عدداً من المزاعم التي تفيد بمشاركة "جهاز الأمن الوطني" في القبض على الأشخاص، واستجوابهم، واحتجازهم. وتخالف مشاركة "جهاز الأمن الوطني" في هذه الأنشطة المادة 4 من المرسوم 115 لسنة 2011، التي تقصر دور "جهاز الأمن الوطني" على جمع المعلومات وكشف الأنشطة الضارة بالأمن الوطني، ونظامه، ومنشآته، وفقاً لتوصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق".

وكانت "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، التي أُنشِئَت بموجب مرسوم ملكي لتقصي الانتهاكات التي وقعت خلال احتجاجات فبراير/شباط-مارس/آذار 2011 وغيرها من الانتهاكات التي وقعت في الشهور التالية، قد قدمت نتائج أعمالها إلى ملك البحرين في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وأوصت اللجنة الحكومة باتخاذ سلسلة خطوات للتصدي للانتهاكات التي وقعت ومنع وقوع مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، وكان من بين توصياتها قصر أنشطة "جهاز الأمن الوطني" على جمع المعلومات.

الاسم: على عيسى التاجر

الجنس: ذكر

معلومات إضافية بخصوص التحرك العاجل: UA: 267/15 رقم الوثيقة: MDE 11/3032/2015
بتاريخ: 8 ديسمبر/كانون الأول 2015